

العلوم السياسية	الكلية
العلوم السياسية	القسم
Political systems	المادة باللغة الانجليزية
الأنظمة السياسية	المادة باللغة العربية
الثانية	المرحلة الدراسية
م.م صهيبي محمود حامد	اسم التدريسي
Legal qualification of the election	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
التكيف القانوني للانتخاب	عنوان المحاضرة باللغة العربية
٥	رقم المحاضرة
١- السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، القاهرة، ١٩٤٩.	المصادر والمراجع
٢- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١	
٣- طعيمة الجرف، نظرية الدولة، القاهرة، ١٩٧٣	

محتوى المحاضرة

التكيف القانوني للانتخاب

تباينت اراء الفقه السياسي والدستوري حول كيفية الانتخاب فهناك راي يذهب الى اعتبار الانتخاب حق الشخصي في حين يذهب راي اخر الى اعتباره وظيفه اجتماعيه

أولاً: الانتخاب حق شخصي يقوم هذا الراي على اساس مبدأ المساواة بين الافراد في الحقوق المدنية والسياسية وتأسيساً عليه فان الانتخاب حق مقفول لكل فرد يتمتع بصفه المواطنة استناداً الى مبدأ سياده الشعب حيث يكون لكل مواطن له حصه في السيادة المشاركة في الانتخاب وهو حق من حقوقه الطبيعية

ويترتب على هذا الحاق عده نتائج

- ١- تقرير مبدأ الاقتراع العام حيث ان الانتخاب حق لكل فرد بصفته عضواً في الجماعة صاحبه السيادة ومن ثم لا يجوز حرمان اي شخص من مباشرته الا في حالات استثنائية تتعلق بعدم الاهليه العقلية وعدم الصلاحية الأدبية
- ٢- حرية استعماله اذا كان الانتخاب حقاً مقررراً لمصلحه المواطن فله حرية المشاركة في التصويت او الامتناع لان التصويت وفقاً لهذه النظرية اختياري وليس اجبارياً

ثانياً: الانتخاب وظيفه يذهب رئيس الفقه الى القول ان الانتخاب وظيفه وليس حقاً ويستندون في ذلك الى مبدأ سياده الامه اذ وفقاً للمبدأ المذكور فان السيادة وحده واحده غير قابل للتجزئة وتعود للامه والامه شخص معنوي يختلف عن الافراد الذين يتكون منهم وعليه لا يجوز للبرد الادعاء بحق له في

مباشره الانتخاب لأنه لا يمتلك جزء من السيادة حيث لا يمكن تقسيمها على الافراد كما يدعي اصحاب نظيره الانتخاب حق

ويترتب على ذلك عدة نتائج

- ١- حرية الامة في تحديد من يباشرون الانتخاب اذا كان الانتخاب وظيفه وان السيادة للامة فان ذلك يعني ان الامة حرة في تحديد الافراد الذين يجوز لهم مشاركة في الانتخاب
 - ٢- الزام المواطن بالتصويت حيث يجوز للامة وفقا لهذه النظرية ان تجبر الافراد على المشاركة في الانتخاب بما انه وظيفه ولها ان تفرض الجزاء المناسب على من يمتنع عن التصويت ومعنى ذلك ان التصويت اجباري وليس اختياري كما يرى اصحاب نظيره الانتخاب حق ويبدو ان هذه النظرية لاقت قبولا في الجمعية التأسيسية الفرنسية سنة ١٧٩١
- ثالثا: الانتخاب مكنه قانونيه اتضح لنا من خلال بيان النظريتين السابقتين استناد انصارهما الى حدج واسانيد ونستطيع القول ان كل النظريتين لا تسلمان من النقل فاذا قيل ان الانتخاب حق الا يكون صاحبي حرية الاختيار في استعماله او تركي وكذلك اليس له ان يتنازل عن حقه شخص اخر وتأسيسا على ما تقدم نرى لابد من وجود اداه تنظيم استعمال هذا الحق وتلك الاداة هي القانون والقانون من صنع السلطات العامة في الدولة .

